يوم عراقي

محكمة صدام وفوضاها المتواصلة

أثير عادل شواي

على الرغم من أن السببين اللذين طرحا لتبرير إرجاء الجلسة الثامنة لمحاكمة رئيس النظام السابق صدام حسين وسبعة من معاونيه في قضية الدجيل يدحض احدهما الآخر وفق ما أعلنته مصادر في المحكمة ، فإنهما معاً : غياب الشهود ، واعتراض رئيس المحكمة المؤقت القاضي رؤوف رشيد يؤشران لإمر واحد سبق أن تكرر في المحكمة الجنائية العراقية العليا مراراً . فمنذ الجلسة الأولى في ١٩ تشرين الأول من العام الماضي وإلى الآن ساد المحكمة التخبط والفوضى ، على نحو كبير ، يشعر المراقب بأن القائمين على المحكمة لا يعرفون شيئاً مما يتعلق بالتنظيم والإدارة. بل إن المرء ربما يذهب به خياله في هذا المجال وأمام أهمية المحاكمة إلى أن هناك قصداً خفياً في كل هذا الإرباك وجميع هذه الفوضى ، أو أنه وقد تعمق في تحليله يرى أن (خبط عشواء) اداء المحكمة نتيجة طبيعية لما يراه بعض القانونيين من ثغرات قانونية كان من الممكن تفاديها في تشكيلها كيف لا تأخذ المرء الظنون والمحكمة الجنائية تقدم كل يوم دليلاً على اخفاقها وكان أحدث هذه الأدلة التبريران الأخيران لإرجاء جلسة ٢٤ كانون الأول؛ فأولهما (غياب الشهود) بسبب أدائهم لمناسك الحج يجعل المراقب يسأل : لماذا لم تعلن المحكمة عن هذا الغياب قبل موعد الجلسة ؟! هل نسيت الشهود؟! أما كان من الأجدى أن يراعى غياب الشهود في تحديد الموعد ، أو أن يتدارك الأمر قبل مدة. إن جميع ذلك وحقيقة أن معظم الحجاج عادوا الى العراق قبل ٢٤ كانون الأول يجعل التبرير الآخر(احتجاج القاضي المؤقت على طريقة تفتيشه) هو المرجح ، فهذا الأمر هو الأكثر منطقية في محكمة تخطت المنطقية في أدائها . والحراس الأجانب فيها لا يفرقون في تفتيشهم الذي يصل في أكثر الأحيان إلى حد الإهانة بين كبير قضاتها وأقل حضورها شأناً.

أكثر من خمسين وشهود النفي والمرافعات والمداولات والنطق بالحكم وتمييزه .

وليست هذه الفوضى في الأمور التي قد تعد ثانوية إلا إنعكاس للفوضى والاضطراب في البنى الأساسية للمحكمة ولفقدانها المرجعية القانونية بعد أن أعطاها قرار تشكيلها استقلالاً تاماً عن مجلس القضاء الأعلى وكل سلطة قضائية عراقية ، ولولا قيام الجمعية الوطنية المنصرفة بإصدار قانون شرع فيه المحكمة ، وآلياتها لظلت عارية من كل غطاء قانوني سوى قرار الحاكم المدني الأمريكي السابق للعراق بول بريمر بتشكيلها

وقد تجلت هذه الفوضى على نحو بارز عندما بدأت المحكمة بمقاضاة متهميها : بالبدء بقضية الدجيل دون غيرها مع غياب أي أدلة قطعية فيها ، مع وجود قضايا أخرى تتضمن وثائق لا تحتاج إلى أخذ ورد كأمر احتلال الكويت الذي نشرته جريدة الوقائع العراقية الرسمية وشهده العالم أجمع ،وباختيار قاض بدت طريقته مثيرة للجدل في التعامل مع المتهمين والشهود ، وبالتقنيات الضعيفة للمحكمة من حيث النقل الفضائي ، ومن خلال فقر الأجهزة والأدوات التي تحتاجها ، في الترجمة وعرض الأدلة والوثائق المهمة التي تحتاجها محكمة وصفت بأنها محكمة العصر ، وبالتلكؤ والضعف اللذين طبعا أداءها بصفة عامة ، وبضعف شخصية رئيس قضاتها رزكار أمين الذي شاع في جلسات محكمته استخدام الألفاظ البذيئة والبصاق والتطاول وشتم الضحايا والمهاترات السياسية من دون أن يتحرك لوقف ذلك ، وبوجود نحو عشرين بعثياً بين قضاتها ، وبالاختلاف بين أعضاء هيأتها الخمسة، وبكثرة تأجيل جلساتها وتباعد المدد بينها مع قلة ما هو منجز في هذه الجلسات إذ لم يستمع في خمسة أشهر إلا لخمسة عشر شاهداً فقط ، ما يعني وبطريقة حسابية بسيطة أن قضية الدجيل وحدها تحتاج إلى نحو خمس سنوات لسماع شهود الإثبات وهم أكثر من خمسين وشهود النفي والمرافعات والمداولات والنطق بالحكم وتمييزه .

لقد أضر سوء إدارة المحكمة واضطرابها بصورة بالغة في شرعيتها من جهة ، وفي ما كان المواطن العراقي يتأمل منها إعطاء صورة جديدة للقضاء العراقي تتصف بالعدالة والتعامل الإنساني . من دون أن تهمل الحزم والدقة وحسن الإدارة . من جهة اخرى إن تخبط المحكمة والفوضى الضاربتين فيها يضيعان فرصة تاريخية لمحاكمة عادلة لرموز نظام ولى ، ما يمنح العراق بداية جديدة بعد أن يطوي الماضي بطريقة حضارية ، بل إن من شأن استمرار الفوضى فيها ان يؤدي إلى نتيجة عكسية تماماً فبفشل المحكمة يجهض الماضي في أذهان العراقيين قبل أي شيء آخر الأمل بولادة غد أفضل .

إن على القائمين على المحكمة أن يعيدوا النظر قبل فوات الأوان بمجمل إجراءاتها السابقة ، وأن يدرسوا بدقة أداءها في المستقبل بصورة تتحرى العدالة ولا تتخلى عن الحزم وحسن الإدارة ، وأن يستفيدوا من أخطائهم الكثيرة السابقة ويبذلوا أقصى الجهود في سبيل جعل المحكمة الجنائية مستقلة عن الحكومة العراقية والأحزاب السياسية والإدارة الأمريكية ويسعوا في سبيل جعل كادر المحكمة بمراقبيها وحرسها ناهيك عن قرارها عراقياً خالصاً . فالتدخل من خارج المحكمة كان سبباً رئيساً في إخفاقها وضعفها

مع استئناف محاكمة صدام من جديد

مواطنو كربلاء: على القاضي الجديد أن يراعي مشاعر الشعب وأن يكون صارماً في عدالته مع المتهمين

كربلاء / المدى

ما زالت محاكمة رأس النظام السابق تشكل إحدى الأولويات التي يريد الشعب العراقي أن تحسم وتنتهي كل متعلقاتها لكونها ما زالت تثير في النفوس أسى من هذا النظام.

ولكن بعد أن قدم القاضي رزكار استقالته..هل ستتغير المحاكمة وتأخذ أبعادا جديدة..أم إن رأس النظام السابق وأزلامه سيكونون كما هم بعلو صوتهم وتشكيكهم بالمحكمة وقانونية المحاكمة.. وهل ستأخذ المحكمة شكلا آخر في طريقة الأداء؟

كل هذه الأشياء والقضايا مجتمعة يتمنى المواطنون أن تأخذ شكلاً آخر لينتهي الموضوع ويلتفتون إلى قضايا وطنهم ومنها القضاء على الإرهاب والبدء بالبناء الصحيح..إلا إن عيونهم ما زالت كما هي وقد رسمت في أحداقها صور جلسات المحاكمة السابقة.

الدكتور المحامي علي الفتلاوي الأستاذ في جامعة أهل البيت قال: لقد عشنا الاستبداد والظلم والمظلوم يريد أن يأخذ ثأره بأسرع وقت..ولكن هل نستطيع أن نقول إن المحاكمة كانت رديئة أو جيدة جدا؟ من الناحية القانونية فإن إدارة المحكمة وجلساتها من اختصاص رئيس المحكمة وهو المسؤول الأول والأخير عن إدارتها أما بالنسبة إلى شخصية رئيس المحكمة القاضي رزكار فإن المعلومات تقول انه دخل عدة دورات تدريبية في الخارج من اجل محاكمة الطاغية لأن القضاء العراقي غير معتاد على هكذا قضايا وان هذا القاضي له باع طويل في القضاء العراقي ولا يشك في نزاهته وكان هادئا متماسك الأعصاب وسائراً على نهج القانون وهذا ما يفرضه القانون وحقوق الإنسان مع المتهم..وأكد الدكتور الفتلاوي: ولكن هناك سلبيات أثرت على المحاكمة إذ كان على القاضي أن يراعي مشاعر الشعب وبالتحديد المظلومين منهم وهم الغالبية وعوائل الشهداء.. وكان من المفروض على المحكمة أن تكون أكثر صرامة وجدية في التعامل مع المتهمين لان الكثير منهم أساءوا إلى المحكمة نفسها وكان بإمكان رئيس المحكمة أن يخرج إي شخص يسيء لها أو يخل بالمحكمة وكذلك سماح المحكمة لمحامين غير عراقيين بالدفاع عن المتهمين لأنه وحسب قانون المحاماة العراقي لا يسمح لأي محامي غير عراقي بأن يمارس المحاماة في العراق إلا إذا كان هناك تعامل بالمثل وحسب المعلومات لا يوجد مثل هذا التعامل مع قطر وأمريكا وبالتالي فان على القاضي الجديد ان يكون صارما في حدود المحكمة والقضية التي تناقشها وكذلك تنتبه إلى المحامين غير العراقيين وان يشرح إذا ما كان هناك تعامل بالمثل غير مخالف لقانون المحاماة العراقي.

أما الأستاذ حسين محمد كاظم/ التدريسي في كلية القانون جامعة كربلاء فقال..لقد طال انتظار المواطن العراقي لمحاكمة نظام البعث..هذه الحقيقة لا تغيب عن الناس ولكنني سأتحدث من وجهة نظر قانونية فأقول..إن صدام حسين ما زال متهما في نظر القانون وكما ورد في الدستور فان المتهم بريء حتى تثبت إدانته وبالتالي فان محاكمة أزلام النظام السابق تكتسب صفتها القانونية من خلال عرض التهم على شخص المتهم والأدلة والإثباتات حول هذه التهم وهذه هي دولة القانون وتستوجب الإطالة والتمحيص في كل صغيرة وكبيرة للوصول إلى الحقائق ولعل ذلك مبدأ سماوي حيث إن الله سبحانه وتعالى يسأل يوم القيامة كل شخص عن أعماله.. أما طريقة المحاكمة فقد ضمن الدستور لكل متهم حق الدفاع عن نفسه وان يوكل محاميا للدفاع عنه في جميع مراحل التحقيق.. ومن هذه النقطة فإن المحاكمة ستأخذ وقتا طويلا وهذا ما لا يريده الشعب لأنه أصلا لم يتعود على هكذا محاكمات حتى في عهد النظام السابق وثانيا يريد الشعب أن تنتهي فصول هذه المحاكمة لأنه لا يريد أن يتذكر أي شيء عن الزمن السابق.. وأضاف.. ولكن الذي كان يجري داخل قاعة المحاكمة من تجاوز مراحل التحقيق أو استهزاء بشخص القاضي هو الذي اظهر المحاكمة كأنها لم تكن تجري بالطريقة القانونية السليمة أما قانونيا فهو شيء طبيعي حيث أن شخص صدام متهم بجرائم كثيرة تتعلق بكل الشعب العراقي وبعد أن كان قاضيا على رقاب الشعب ومصيرهم أصبح متهما يقبع في قفص الاتهام. من هنا فان تغيير القاضي لا يعني إن المحاكمة ستكون عاطفية ولكن ما يراد هو أن تكون المحاكمة خالية من أهداف استغلها المتهمون لطرح أفكارهم.

المواطن محمود شاكر الزبيدي نائب أمين عام جمعية الصداقة العربية الكردية في كربلاء قال..كنا نتوقع محاكمة للطاغية وأعوانه تبين الذل والضعف الذي يمر به أي متهم يقف في قفص الاتهام .. وان القاضي هو سيد الموقف في كل شيء ولكن الذي رأيناه هو العكس وكان صدام وأعوانه هم القضاة وكذلك الكلمات السوقية التي تلفظ بها برزان الذي كان على هيئة الدفاع أن تنتبه إلى هذا السلوك وتسجله لأنه يمثل حقيقة ماذا كانوا يفعلون بالشعب فهم في قفص الاتهام ويشتمون الشعب إلا إن المحاكمة أظهرتهم كأنهم لم يفعلوا شيئا وان الشعب هو الذي كان ظالما للنظام.. فإننا نطالب بأن يكون القاضي الجديد أكثر حزما وان لا يدع ايا كان ان يكون هو سيد الموقف وإلا تفوته تلك الألاعيب التي يطلقها المحامون وألا يدع المحاكمة تأخذ مجرى آخر للهتافات.

فيما قال السجين رياض هادي الذي اعتقله النظام السابق وعذبه اشد العذاب لسنوات طوال لا لسبب جرمي بل لسبب فكري واهن، قال: كان القاضي رزكار يمثل دور الديمقراطية الجديدة في العراق تماشيا مع الشارع العراقي المنقسم على هذه المحاكمة فالأغلبية مع محاكمة سريعة لوجود الأدلة القانونية والجرمية والأقلية ضدها وهم المستفيدون منه يوم كان يتربع على رقاب المظلومين..لذلك فانا فرح بتغيير هذا القاضي على الرغم من انه كان عادلاً في كل شيء إلا انه كان قاتلا الزمن ومفسحا المجال.

الأجهزة الخدمية في واسط تعجز عن احتواء أمطار الأيام الثلاثة

واسط / جبار بجاي

كشفت الأمطار الغزيرة التي تواصل هطولها في الأيام الثلاثة الأخيرة من الأسبوع الماضي في معظم المحافظات العراقية من بينها واسط عجز الأجهزة الخدمية في هذه المحافظة وعدم تمكنها من إيجاد الحلول المناسبة واتخاذ التدابير اللازمة قبيل فصل الشتاء .

ولم يتسن لنا معرفة كمية الأمطار الساقطة من قبل دائرة الأنواء الجوية إلا أنها لم تكن على نحو كبير ولافت للانتباه لكنها مع ذلك أغرقت الشوارع وتركت بركا ومسطحات مائية في معظم أحياء المدينة بخاصة الأحياء الشعبية منها ليس من السهل تصريفها الأمر الذي شل الحياة وعطل جوانب مهمة منها .

وتزامن هطول الأمطار والمعاناة التي خلفتها مع إجراء اتخذه قائممقام المدينة بترحيل كراج النقل الداخلي الى مكان آخر وسط البرك والمسطحات المائية ما ولد استياء شديداً للمواطنين وزاد معاناتهم لكن هذا القرار سرعان ما انهار بعد أن رفض الجميع تطبيقه والانصياع له .

وانتقد مواطنون بشدة إجراءات دائرة المجاري التي لم تكن موفقة أبدا وطالبوا بتخصيص المبالغ اللازمة لتأهيل شبكات المجاري وإدامتها على الأقل في وقت يجري العمل حاليا بمشروع مجاري الكوت بكلفة تزيد على ستة عشر مليار دينار الذي يؤمل إنجازه العام الحالي وهو مشروع غير منظور كما يقول العديد من المواطنين .

وتساءل السيد جبار عليوي صاحب مكتبة لبيع الصحف في وسط المدينة عن حال الأحياء السكنية الشعبية في وقت كان يشير الى الشوارع الرئيسة (شارع المحافظة ومنطقة ساحة العامل والأسواق وشارع المصرف العقاري) التي امتلأت بالمياه رغم أنها تعد الشوارع الرئيسة في المدينة أمام أنظار المسؤولين .

كانت الأمطار قد أغلقت هذه الشوارع كليا الأمر الذي وجد للصبية من أصحاب العربات المصنعة من الخشب فرصة عمل خلال تلك الأيام لنقل المواطنين من مكان الى آخر ومن رصيف إلى ثان بسعر (١٠٠) دينار للشخص الواحد وانتقد احمد (أبو عبد الله) صاحب مقهى عتاب في شارع المحافظة أداء دائرة المجاري التي اعتمدت على السيارات الحوضية في تصريف المياه من الشوارع الرئيسة التي تقع أمام أنظار المسؤولين لكنها تركت المواطن يعيش مأساة حقيقية في الأحياء السكنية في وقت قال رحيم زاير يسكن حي الجهاد عند الضاحية الغربية للمدينة وهو حي ذو كثافة سكانية هائلة: أن المياه دخلت البيوت والحقت أضراراً كبيرة بعدد من العوائل الفقيرة وقال: أن الأوحال والأطيان صارت بكميات كبيرة لا توصف تركت المواطنين في هذا الحي يعيشون معاناتهم وحدهم دون أن يلتفت لهم أحد من المسؤولين .

وعزا مصدر في دائرة المجاري طفح الشوارع الى انقطاعات الكهرباء وتوقف محطات التصريف ما جعل الدائرة تعتمد على السيارات الحوضية في سحب المياه من الشوارع الرئيسة لكنه لم يعلق عن المناطق الأخرى التي غرقت اغلبها كليا.

يشار الى أن دائرة مجاري واسط حصلت العام الحالي على مبلغ ثمانية ملايين و (٥٩) ألفاً و (٤٤٣) دولاراً من مجلس الإعمار لتنفيذ (١٥) مشروعا للمجاري في عموم مدن المحافظة بينها ثلاثة مشاريع في مدينة الكوت تتضمن تنفيذ خطوط للمجاري ومحطات للدفع فيما توزعت المشاريع الأخرى في الأقضية والنواحي بينما كانت تخصيصات المجاري من مشروع تنمية الأقاليم الذي تدعمه وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أربعة مليارات و(٤٣٧) مليوناً و (٨٥١) الف دينار لتنفيذ (٢٥) مشروعا للمجاري في عموم مدن المحافظة تتضمن تأهيل الشبكات ومحطات الضخ وتنفيذ خطوط جديدة للمجاري وشبكات مجار مكشوفة إضافة الى أعمال الصيانة وإنشاء الأبنية الخدمية . عدا تخصيصات وزارة البلديات والأشغال الممنوحة الى دائرة المجاري .

تأمين الوقود للفلاحين والمزارعين في الديوانية

الديوانية / باسم الشرقي

قال المهندس حامد حميد العبد الله مدير زراعة الديوانية إن: شركة توزيع المنتجات النفطية في الديوانية باشرت بتجهيز المزارعين واصحاب الحقول بوقود (الكاز)من اجل دعم الموسم الزراعي الشتوي

وأكد (للمدى) بان الشركة قامت بفتح منافذ جديدة للحصول على الوقود من خلال محطات الوقود الموجود في الاقضية والنواحي في المحافظة اضافة الى المحطات الرئيسية في مركز المحافظة وبواقع ٢٠٠ لتر وبسعر ١٠٠ دينار للتر الواحد مؤكدا" على ان التعاون المثمر بين زراعة الديوانية وشركة المنتجات النفطية تمخض عن مساعدة الشركة بتسيير سيارات حوضية الى المناطق الزراعية البعيدة لإيصالها الى المزارعين وضمن شروط محددة وبأسعار مناسبة لغرض تشجيع المزارعين على الزراعة الشتوية.

١٣ مليار دينار لتنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية لوزارة العلوم والتكنولوجيا

بغداد / طالب الماس الياس :

خصص مبلغ أكثر من (١٣) مليار دينار لوزارة العلوم والتكنولوجيا لتنفيذ مشاريع خطتها الاستثمارية للعام الحالي وما تبقى من خطة العام المنصرم .

أعلن ذلك مصدر مسؤول في الوزارة لـ (المدى) وقال: لقد خصصت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مبلغ (١٣) ملياراً و (٦٠٠) مليون دينار لتنفيذ مشاريع خطتها للعام الحالي فيما ستقوم الوزارة بتنفيذ (١١) مشروعا زراعيا.

وأشار المصدر إلى أن المشاريع التي ستنفذها الوزارة تشمل استحداث مختبرات الخصوبة ونقل الأجنة والتكثير الاصطناعي للحيوانات وإنشاء محطات تجريبية ومختبرات مركزية لإجراء تجارب إكثار النخيل وأصول الفاكهة وتقاوى البطاطا الاصطناعية للحيوانات وكذلك استخدام النظائر الطبيعية لدراسة الموارد المائية.

تخصيص ٣٤ مليون دولار لتبليط وإكساء الطرق في ذي قار

اذي قار/ - المدى

اعلن في محافظة ذي قار عن تخصيص مبلغ ٣٤ مليون دولار لتبليط واكساء عدد من الطرق في عموم ونواحي المحافظة.

وقال احمد الشيخ علي نائب محافظ ذي قار لـ (المدى):

تم تخصيص ٣٤ مليون دولار لتبليط ٩٠ كم واكساء ١٢٠ كم اخرى من الطرق الريفية بالتراب والسبيس وذلك ضمن مشروعي تسريع الاعمار وتطوير الاقاليم وقد تم الاعلان حتى الآن عن ٣٧ كم منها فيما سيعلن عن المشاريع الاخرى في وقت لاحق لغرض الاحالة.

ويذكر ان تخصيصات محافظة ذي قار من مشروعي تسريع الاعمار وتطوير الاقاليم قد بلغت ١٤١ مليون دولار تم توزيعها على عدد من القطاعات الخدمية والصحية والتربوية.